Rights for Peace
Preventing Mass Atrocities with Human Rights

هل يمكننا منع تفشي الفظائع المتجددة؟

التصدي للتمييز الهيكلي في السودان

مايو 2022

الحقوق من أجل السلام منظمة غير ربحية تسعى إلى منع الفظائع الجماعية في الدول الهشة، من خلال التعاون مع المنظمات المحلية. وتقوم المنظمة بالتدريب والبحث والمناصرة من أجل التصدي لدوافع العنف، خاصة الايديولوجيا القائمة على الكراهية.

مُوّل هذا المشروع من قبل مركز الملك عبد الله العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات. ولا يعبر محتوى هذه الورقة بالضرورة عن آراء الجهة المانحة

Rights for Peace

41 Whitcomb Street

London WC2H 7DT

United Kingdom

UK Registered Charity No. 1192434

للاطلاع على المزيد من المعلومات عن المنظمة، أو للمشاركة في عملنا أو للتبرع المالي، رجاء زيارة موقعنا على الانترنت:

www.rightsforpeace.org

تابعونا على تويتر ولينكدإن وفيس بوك

صورة الغلاف

تذكرنا أعمال العنف الأخيرة في دارفور بفظائع الماضي: نازح يتفقد منزله المحروق، دارفور، 2014.

© يوناميد، تحت رخصة المشاع الإبداعي ، النسبة 2.0

ترجمة التقرير: Alif Cross-Cultural Consultancy and Translation بريد: alifarabictranslations@gmail.com

المحتويات

1. السودان في أزمة

1.1 قمع الحركة المؤيدة للديمقراطية

2.1 تصاعد الاشتباكات الإقليمية والفظائع الجماعية

2. العنصرية والتمييز الهيكلي هما السبب

1.2 كيف ترفد العنصرية الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية والاشتباكات الإقليمية

2.2 التمييز الهيكلي

3.2 النزاعات بشأن الموارد

4.2 تصعيد خطاب الكراهية ومعوقات الحل السلمي

3. التمييز بين الجنسين وخطاب الكراهية تجاه المدافعات عن حقوق الإنسان

4. التوصيات

1. السودان في أزمة

يمر السودان بأزمة في عدة جبهات متصلة ببعضها البعض. وقد اختطف الانقلاب العسكري بقيادة الفريق عبد الفتاح البرهان في 25 أكتوبر 2021 عملية الانتقال إلى الديمقراطية التي انطلقت بعد الإطاحة بالرئيس السابق عمر البشير.

واجهت حركة الاحتجاج المدني التي أدت إلى الإطاحة بالبشير في أبريل 2019 قمعاً وحشياً في ذلك الوقت. إذ شنّت قوات الأمن حملة لقمع المحتجين في اعتصامهم العنيد في 3 يونيو 2019، فقتلت في المذبحة أكثر من 120 متظاهراً وجرحت وعذّبت واغتصبت العشرات[1].

نجحت الثورة، رغم العنف، في اطلاق عملية انتقال نحو الديمقراطية تمتد إلى 39 شهراً، بما في ذلك إنشاء مؤسسات ديمقراطية. ووقّع المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير، التحالف المؤيد للديمقراطية، رسمياً على إعلان دستوري في أغسطس 2019. ووُقّعت اتفاقية جوبا للسلام في أكتوبر 2020، التي حاولت إحلال السلام في "مناطق النزاع ".

ومع ذلك، أدى الانقلاب العسكري في 25 أكتوبر 2021 إلى الانتكاس في جبهتي السلام والديمقراطية، فأعاد القمع السياسي السابق، وزاد في ما هو واضح من العنف الموجّه في دارفور.

لا تمثّل الأمثلة الموضحة في الأقسام التالية قائمة حصرية بحوادث العنف التي وقعت.

1.1 قمع الحركة المؤيدة للديمقراطية

أعادت استعادة النظام القديم إشعال روح التحدي والاحتجاج المدني في السودان، فوحّدت حركة قوية مؤيدة للديمقراطية عُرفت باسم **"الشارع"** في جميع أنحاء البلاد في مواجهة حملات القمع الأكثر عنفاً مما مضى[2]. وكما سنوضح أكثر في القسم 3، تتعرض المدافعات عن حقوق الإنسان لأشكال متعددة ومتقاطعة من الانتهاكات بما في ذلك العنف الجنسي والتحرش والاغتصاب[3] بسبب دورهن القيادي في الثورة وما تلاها. ويُزعم أن هذه الانتهاكات ترتكبها هياكل عسكرية مثل قوات الدعم السريع، التي يقودها الفريق محمد حمدان دقلو، المعروف على نطاق واسع باسم حميدتي.

حميدتي هو القائد العسكري لقوات الجنجويد السابقة سيئة الصيت، وهي مليشيا متهمة بالإبادة الجماعية وفظائع لا تحصى على مدى عقود[4]. وقد طلبت حكومة الخرطوم من الجنجويد، المنحدرين من المجتمعات "العربية" في دارفور، قمع انتفاضة المتمردين في الإقليم عام 2003. وقد اشتهروا بإرهاب المجتمعات الإثنية "السوداء" في دارفور[5] مثل مجتمعات الفور والمساليت والزغاوة عن طريق سياسة **"الأرض المحروقة"** والقتل والاغتصاب وإحراق قرى بأكملها[6]. وتولى حميدتي في وقت لاحق قيادة قوات الدعم السريع، التي أصبحت قوات رسمية في عام 2013 استمدت عناصرها من ميليشيات الجنجويد السابقة - مما يدل على الطبيعة المترابطة والعنصرية للقمع في السودان[7].

رُبطت الانتهاكات المستمرة ضد الحركة المؤيدة للديمقراطية منذ انقلاب أكتوبر 2021 بشرطة الاحتياط المركزي أيضاً. وقد شاركت هذه الوحدة الشرطية، وهي وحدة مُعسكرة وتخضع فعلياً لسيطرة جهاز المخابرات العامة السوداني[8]، في العديد من العمليات المشتركة ضد المظاهرات المؤيدة للديمقراطية، جنباً إلى جنب مع قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية، التي أدت إلى قتل ما لا يقل عن 96 شخصاً[9] [10] بسبب استخدام "القوة المفرطة ضد المتظاهرين، بما في ذلك القوة المميتة"[11].

تمثّل الأحداث التالية مجرد بضع أمثلة على أعمال العنف المرتكبة ضد الحركة الديمقراطية:

- **13 نوفمبر 2021، الخرطوم:** قُتل 5 متظاهرين وأصيب العشرات عندما استخدمت قوات الأمن السودانية الغاز المسيل للدموع والرصاص الحي ضد المتظاهرين[12].
- **17 نوفمبر 2021**: قُتل 16 متظاهراً من مؤيدي الديمقراطية على يد قوات الأمن[13].
- **19 ديسمبر 2021، الخرطوم:** استقبلت الأمم المتحدة 13 حالة اغتصاب واغتصاب جماعي للمتظاهرات المؤيدات للديمقراطية من قبل قوات الأمن[14] لكن ورد أن الأعداد كانت أقرب إلى 70[15].
- بين **25 أكتوبر 2021 و3 مارس 2022**، أُعتقل أكثر من 1000 شخص لمعارضتهم الانقلاب، بما في ذلك ما لا يقل عن 144 امرأة و148 طفلاً [16]. وقد تعرض الكثيرون من المعتقلين والمحبوسين لسوء المعاملة[17]. ويرجح أن تكون الأرقام الحقيقية أعلى من ذلك بكثير[18].
- **14 مارس 2022، الخرطوم:** ورد أن فتاة في سن المراهقة تعرضت لاغتصاب جماعي من قبل قوات الأمن التي أوقفت حافلة صغيرة بحثاً عن المشاركين في الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية في ذلك اليوم[19].
- **5 مايو 2022، الخرطوم:** قُتل متظاهر مؤيد للديمقراطية على يد قوات الأمن السودانية عندما دهسته عربة مصفحة في إحدى المسيرات[20].

2.1 تصاعد الاشتباكات الإقليمية والفظائع الجماعية

يتخذ العنف المجتمعي الموجود سلفاً في "ولايات النزاع"، على نحو ما بيناه بالتفصيل في تقريرنا الصادر في مارس 2021 بعنوان **"التمييز وخطاب الكراهية يؤججان العنف في السودان"**، مقترناً مع الأزمة السياسية الحالية، انعطافة نحو الأسوأ تثير القلق، وهي تتجلى في مساندة قوات الدعم السريع الأشد عسكرة "للمجموعات العربية" المتنازعة مع المجتمعات الإثنية "السوداء" مثل الفور والمساليت والزغاوة، ليذكّرنا بالإبادة الجماعية عام 2003[21].

أمثلة على الاشتباكات الإقليمية في غرب دارفور منذ أكتوبر 2021:

- **17 - 20 نوفمبر 2021: جبل مون بغرب دارفور:** اشتباكات محلية بين الرُحّل والمزارعين من قبيلة المسيرية جبل أدت إلى مقتل 50 شخصاً على الأقل وتشريد 6655 آخرين[22].
- **4 ديسمبر 2021، كرينيك:** نزاع بين العرب الرُحّل والمساليت على ملكية في سوق محلي، قتل فيه 67 شخصاً وجرح 78

آخرون. وفي فبراير 2022، كان أكثر من 36000 شخص لا يزالون نازحين[23].

- **5- 7 ديسمبر 2021 محلية كرينيك بولاية غرب دارفور:** مقتل أكثر من 88 شخصاً وإصابة 84 آخرين بجراح على أيدي مسلحين من قبائل عربية. كما حُرقت أجزاء من معسكرات النازحين وفرّ 15000 شخص[24].

- **20 - 22 يناير 2022، بعض القرى شمال الجنينة:** وقعت اشتباكات عقب مقتل رجل من العرب على يد رجل من قبيلة المساليت ويقال أن ذلك حدث بسبب خلاف شخصي. أدت الاشتباكات إلى مقتل ثمانية أشخاص (بينهم ثلاث سيدات وطفلين) وحُرقت ونُهبت الأسواق والمنازل[25].

- **5 - 10 مارس 2022، جبل مون:** خلف النزاع 17 قتيلاً، و3 قرى حُرقت حريقاً كاملاً، وست قرى حُرقت جزئياً، ونزوح ما يصل إلى 12500 شخص[26].

- **26 – 28 أبريل 2022، كرينيك والجنينة، غرب دارفور:** بدأت الاشتباكات بنزاع بين العرب الرُحّل وأفراد من مجتمع المساليت في القرى المحيطة بكرينك، ووصل النزاع إلى الجنينة عاصمة الولاية في 28 أبريل 2022 عن طريق هجوم أكثر تنسيقاً أدى إلى مقتل ما لا يقل عن 200 مدني[27] وجرح 100 شخص[28].

جاء العنف المتصاعد في أعقاب انقلاب أكتوبر 2021 في سياق اشتباكات متزايدة في المنطقة منذ بداية عام 2021[29]. وقد أدت حركة الرعاة (الموسمية مع مواشيهم سعياً إلى المراعي) التي بدأت في وقت أبكر من المعتاد في عام 2021[30]، مع موجات الجفاف التي صنعت فجوات غذائية وندرة في المياه والمراعي التي تحتاجها الماشية[31]، إلى مفاقمة هذه التوترات. أصبح اضطراب الحالة الأمنية آخذ في الاتساع باستمرار، بسبب تحركات الجماعات المسلحة واستمرار انتشار الأسلحة في دارفور رغم حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة منذ أكثر من 15 عاماً [32]، إلى جانب عدم الاهتمام المتعمّد بالحكم في هذه المناطق. ونتيجة لذلك، تزايدت حالات العنف الجنسي المبلغ عنها[33]. ونزح عشرات الآلاف من الأشخاص داخل دارفور وعبر الحدود إلى تشاد[34].

الحوادث المبلغ عنها في غرب دارفور: نوفمبر 2021 إلى مايو 2022

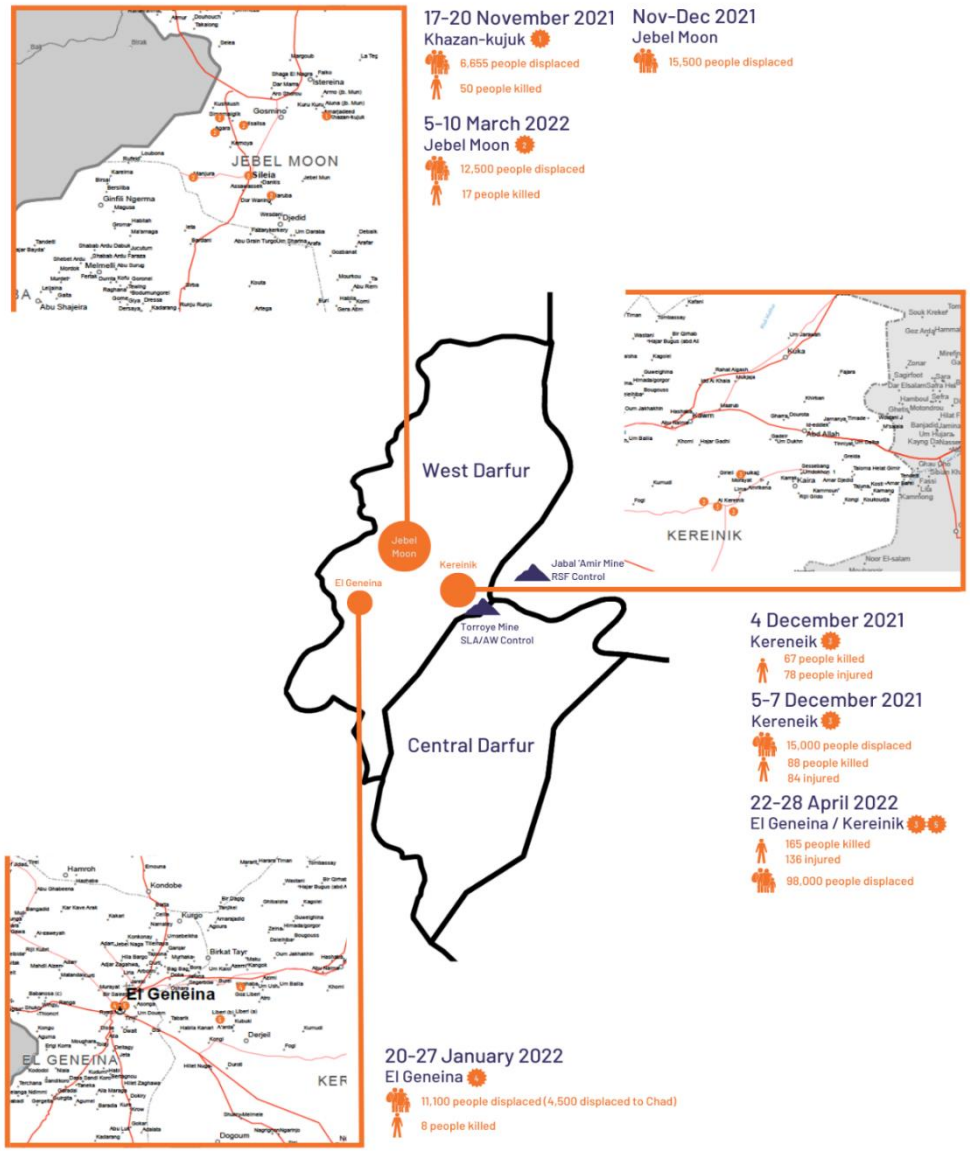

المصدر: UN OCHA Humanitarian Updates and Flash Reports 2021-2022

يبدو أن موجة العنف الأخيرة في نهاية أبريل 2022 قد وصلت إلى مستوى جديد. وبحسب ما ورد من تقارير تضمنت أعمال العنف إحراق المساكن، ما يذكّر أيضاً بالفظائع الجماعية السابقة في دارفور[35]. وقد أعرب الوالي السابق لوسط دارفور أديب يوسف في مقال رأي نشر مؤخراً عن أسفه لتجدد دورات العنف، وتحسّر قائلاً:

"لم يتغير شيء وذلك يثبت، على ما يبدو، أن الشيء الوحيد الذي تعلمناه من التاريخ هو ألّا نتعلم شيئاً."[36]

أفاد شهود عيان بتورط الجنجويد السابقين، حيث نُشرت شاحنات بيك آب تويوتا التي ترمز إلى الدعم السريع والمزودة بمدافع رشاشة (ويشار إليها باسم "تاتشر")[37]. وتستمد هذه القوات قوتها جزئياً من استخدامها لهذه الشاحنات المتنقلّة. وتشير التحقيقات إلى شراء أكثر من 1000 شاحنة من هذا النوع من موزعي السيارات في الإمارات العربية المتحدة في عام 2019[38]. وقد حصلت منظمة الحقوق من أجل السلام على رسالة مسجلة لم يتم التحقق منها تبادلها رجال الميليشيات (أبريل 2022) تشير إلى أن القوات المنتشرة في أنحاء دارفور تخضع لقيادة الدعم السريع. وقيل إن مجموعة من رجال الدعم السريع ومعهم أكثر من 180 شاحنة بيك أب كانت تتحرك من عسلاية في شرق دارفور باتجاه غرب دارفور عبر مدينة نيالا، بقيادة عبد الحميد حمدان أحد قادة قوات الدعم السريع.

إمرأة نازحة تتفقّد منزلها، دارفور 2014 © يوناميد، بمقتضى رخصة المشاع الإبداعي NC-ND 2.0

تلقت منظمة الحقوق من أجل السلام مزاعم من مصادر محلية تفيد بأن حوالي 31 من قادة المجتمع من قبيلة المعاليا في أبو كارينكا ينشرون شباباً من المعاليا، هم بالفعل ضباط في قوات الدعم السريع، بوصفهم **"جيش غرابة"**. وأشاروا إلى أننا **"نتوقع موجة جديدة من العنف"**. وينظر النشطاء المحليون إلى هذا العمل بوصفه محاولة لتدمير النسيج الاجتماعي للمجتمعات في دارفور وإزاحة السكان "السود" في

الإقليم من الأراضي الغنية بالموارد. وهناك أيضاً مزاعم عن قيام قوات الدعم السريع بدفع مبالغ للإدارات المدنية وقادة المجتمع العربي[39]، من أجل شراء ولاءاتهم وتعزيز نفوذها[40].

ما فتئ المركز العالمي لمسؤولية الحماية يبرز السودان باستمرار في النشرات التي يصدرها باسم "التنبيه بشأن الفظائع" Atrocity Alert، وتسلط الضوء على الأوضاع التي يتعرض فيها السكان لفظائع جماعية أو يواجهون خطر التعرض لها - على سبيل المثال نشرات 27 أبريل 2022 و16 مارس 2022 و23 فبراير 2022 و8 ديسمبر 2021 و24 نوفمبر 2021 و10 نوفمبر 2021[41]. ظهر السودان أيضاً في نشرة راصد الحق في الحماية "R2P Monitor" التي يصدرها نفس المركز في مارس 2022، وقد لوحظ أن **"السكان في السودان معرضون لخطر الجرائم الفظيعة"** بسبب عدم الاستقرار السياسي، واستخدام القوة المميتة ضد المدنيين من قبل قوات الأمن، والعنف المحلي والعنف بين المجتمعات[42].

2. "العنصرية والتمييز الهيكلي هما السبب"

يحجب عنف الحرب التمييز المؤسسي والإقصاء العنصري لما يسمى بالمجموعات الإثنية "الأفريقية" في السودان[43]. ولا يزال تاريخ عنصرية النخب العربية إزاء المجتمعات الأفريقية السوداء مثل الفور والمساليت والزغاوة التي أدت إلى الإبادة الجماعية في دارفور في 2003-2005 مستمراً حتى اليوم.

1.2 العنصرية ترفد الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية والاشتباكات الإقليمية

تقع العنصرية ضد السود في قلب الصراع السياسي والاشتباكات الإثنية وانتشار الفظائع الجماعية في دارفور وأماكن أخرى. ويعتبر إرث العبودية في السودان أمر حاسم لفهم عملية التمييز العنصري حيث صُنّفت بعض الإثنيات السودانية على أنها "سوداء" مقارنة بنظرائها "العرب"[44]. والرق منتشر في السودان منذ آلاف السنين. فقد أغار التجار العرب على الجنوب لاصطياد القرويين الأفارقة ونقلهم وبيعهم كعبيد في الشمال ومصر والشرق الأوسط ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، متحدثين عن فروق تقوم على العرق والإثنية والدين تميز الجنوبيين بوصفهم أقل شأنا وعبيداً "طبيعيين"[45].

وتمثّل التعليقات الأخيرة التي أدلى بها محامو الدفاع في محاكمة تتعلق بدور الرئيس السابق عمر البشير في انقلاب 1989، التي التقطها الميكروفون وبثت على الهواء مباشرة على وسائل الإعلام السودانية[46]، تذكيراً بالعقلية العنصرية لما يسمى بـ "النخب العربية" إزاء المواطنين الأفارقة السود. ويُزعم أن أحد المحامين قال أثناء حديثه مع زميله عن الصحفي المعروف لقمان أحمد: **"العب أب نخرين دة غايظني ..."**. وكان الصحفي قد أُقيل مؤخراً من منصب مدير الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون السودانية، كجزء من حملة أوسع لكبح حرية التعبير وقمع الصحفيين تشن منذ انقلاب أكتوبر 2021[47]. ويُقال إن لقمان أحمد، وهو مراسل سابق لبي بي سي ينحدر من دارفور، يقوم بمقاضاة المحامي بهدف تسليط الضوء على العنصرية المتفشية.

Sudan anger over racist slur caught on air at Bashir trial

By Mohanad Hashim

BBC News

@ 7 days ago

Sudan crisis

دراسة حالة خطاب الكراهية - ما ينبغي القيام به

التحريض على العنف ضد المتظاهرين المؤيدين للديمقراطية، الخرطوم، يناير 2022

الكاتب: عبد الرحمن عمسيب، موالي للنظام السابق (يتابعه أكثر من 10000 متابع على كلب هاوس وقرابة 8000 متابع على فيس بوك)

المحرَّض ضده: المتظاهرين المؤيدين للديمقراطية

الجهة المُحرِّضة: قوات الجيش والأمن

التوقيت: يناير 2022 في جو من العنف المتزايد تجاه الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية

ستوى القلق: مرتفع

> [عندما خرج الناس في 2018 وأسقطوا البشير عن طريق الانقلاب] "قلنا لهم اعادة المراهقين للبيوت صعبة للغاية، وكلفتها دم هائل. ستحتاجون الى سفك دماء الالاف بصدمة كبيرة حتى يعود الناس إلى البيوت، حتى يعود لرجل الشرطة هيبته، وللشارع نظامه. (...) البرهان لم يفعل ما يجب فعله حتى الآن، هذا قرار صعب للغاية، لكنه ما يميز الزعيم من الرئيس، والمشير من الفريق."

التحليل: نشر هذا البوست على فيسبوك أواخر ديسمبر 2021 بواسطة عبد الرحمن عمسيب أحد موالي النظام السابق.

فُسّر هذا التصريح على أنه كان ينبغي اتخاذ إجراءات أكثر شدة لإبعاد المتظاهرين الشباب عن الشوارع قبل الإطاحة بالبشير، وأن الأمر سوف يتطلب الآن المزيد من إراقة الدماء حتى "تعود الأمور إلى طبيعتها".

يدير عبد الرحمن عمسيب حملة حركة النهر التي تدعو القبائل العربية إلى التوحد وإنشاء دولتها الخاصة بالقبائل العربية وحدها داخل السودان. وتعج صفحته على فيسبوك بالتمييز، والمنشورات التحريضية (غالباً ضد أصحاب البشرة الداكنة أو ذوي الخلفية الإثنية الأفريقية) ولديه ما يقارب 8000 متابع.

تغذي المظالم طويلة الأمد المتعلقة بالعنصرية والتمييز الهيكلي في السودان الروح المستمرة للاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية. وأشار قادة المجتمع المحلي إلى أن الشعار الذي استخدمه المتظاهرون إبان ثورة 2019 المؤيدة للديمقراطية كان:

"يا عنصري ومغرور كل البلد دارفور"

أصبح الاضطهاد والتمييز العنصري ضد المجتمعات الإثنية "السوداء" في دارفور نقطة حشد رمزية للمحتجين المؤيدين للديمقراطية.

وُثّق تاريخ الاضطهاد القائم على الهوية ضد الجماعات "الأفريقية السوداء" في مناطق النزاع، مثل الفور في دارفور، توثيقاً جيداً. وتشير التهم التي وجهتها المحكمة الجنائية الدولية ضد علي محمد علي عبد الرحمن (علي كوشيب) والرئيس السابق عمر البشير، والتي ألقينا الضوء على بعضها هنا، إلى النية العنصرية وراء الانتهاكات المرتكبة ضد هذه المجتمعات في دارفور، التي تذكّرنا بها الانتهاكات الحالية بشكل يبعث على القلق.

يواصل قادة المجتمع التحدث عن قتل أفراد الجماعات الإثنية "الأفريقية السوداء" لأنهم تزوجوا من نساء من قبائل عربية، أو عن عدم قدرتهم على دخول مناطق معينة لأنهم يخشون التعرض للقتل أو الاختفاء على أساس هويتهم الإثنية. وبينما حدثت اشتباكات في الماضي بين الرعاة الرحل ومجتمعات المزراعين، يصر قادة المجتمع على أن الحكومة السابقة غرست الخوف والكراهية بين المجتمعات في دارفور وأن السياسيين لا يزالون يبثون الكراهية.

> في مناطق النزاع مثل دارفور وجنوب كردفان، تُصنّف مجتمعات بأكملها على أنها "العدو" - يُشتبه في انتمائها أو موالتها للجماعات المسلحة - بناءً على هويتها الإثنية.

عومل المدنيون، على مدى أجيال، على أنهم ينتمون أو يوالون الجماعات المسلحة التي تعارض الحكومة وذلك على أساس هويتهم الإثنية. ويشرح قادة المجتمع أنه يُنظر في دارفور إلى قبائل مثل المساليت والزغاوة والفور والداجو (الذين يُعتبرون "سوداً ") بوصفهم من مؤيدي أو أعضاء الحركات المسلحة - على سبيل المثال يُطلق عليهم لقب "تورا بورا". وقد استخدم هذا المصطلح العامي في الأصل لوصف متمردي دارفور الذين اختبأوا في كهوف جبل مرة[48]، ومن ثم أصبح يستخدم للاشارة إلى جميع الدارفوريين بوصفهم متمردين مسلحين[49]. وقد ذكرت منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش) في عام 2004 أن القوات التي تعمل برعاية الحكومة كانت تمارس معاملة وحشية على النساء المنتميات لنفس إثنيات المتمردين، ويستهدفوهن لكونهن "نساء تورا بورا"[50].

اتهامات المحكمة الجنائية الدولية ضد عمر حسن أحمد البشير 12 يوليو 2010

التهمة الأولى: الإبادة الجماعية عن طريق قتل أفراد من المجموعات المستهدفة

- ارتكب البشير من مارس 2003 حتى تاريخ تقديم هذا الطلب إبادة جماعية ضد مجموعات الفور والمساليت والزغاوة الإثنية في دارفور، وذلك بارتكاب أعمال قتل ضد أعضاء هذه المجموعات بقصد تدميرها.
- ارتكبت قوات الحكومة السودانية أعمال إبادة مثل القتل المزعوم لأكثر من ألف مدني فيما يتصل بالهجوم على بلدة كيلك في 9 مارس 2004 أو حوالي ذلك التاريخ ضد المدنيين من مجموعات الفور والمساليت والزغاوة بصورة رئيسية.

التهمة 2: الإبادة الجماعية عن طريق القتل

- تعرض آلاف المدنيين الذين ينتمون بشكل رئيسي إلى مجموعات الفور والمساليت والزغاوة لأعمال القتل والأذى الجسدي الجسيم والاغتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنسي والتعذيب في جميع أنحاء إقليم دارفور على أيدي قوات حكومة السودان، وذلك بين بداية حملة حكومة السودان لمكافحة التمرد بعد وقت قصير من الهجوم الذي وقع في أبريل 2003 على مطار الفاشر و14 يوليو 2008.

التهمة 3: الإبادة الجماعية بفرض أحوال معيشية يقصد بها التسبب عمداً في إهلاك فعلي

- ارتكب البشير اعتباراً من مارس 2003 من خلال أشخاص آخرين إبادة جماعية ضد مجموعات الفور والمساليت والزغاوة الإثنية في دارفور باستخدام أجهزة الدولة والقوات المسلحة والميليشيات/الجنجويد بفرض ظروف معيشية على هذه الجماعات يقصد بها التسبب عمداً في الإهلاك الفعلي لها.

اتهامات المحكمة الجنائية الدولية ضد علي محمد علي عبد الرحمن (علي كوشيب) 9 يوليو 2021

التهمة 6: الأفعال اللاإنسانية الأخرى باعتبارها جريمة ضد الإنسانية ؛ التهمة 7: الاعتداء على الكرامة الشخصية باعتبارها جريمة حرب

- استخدمت الميليشيا/الجنجويد وقوات الحكومة السودانية عبارات ازدراء ضد أفراد الفور أثناء الهجوم بإلقاء نعوت مثل العبد والخادم، كما تلفظت بإشارات مهينة مرتبطة بلون البشرة، بينما ذكرت هذه القوات أيضاً أن حكومة السودان أرسلتهم لقتل كل شخص أسود.

التهمة 10: النقل القسري باعتباره جريمة ضد الإنسانية

- أدى سلوك الميليشيات/الجنجويد وقوات الحكومة السودانية أثناء الهجوم على كودوم وبنديسي في الفترة بين 15 و16 أغسطس 2003 إلى طرد أو إجبار سكان هاتين المنطقتين اللتين يغلب عليهما الفور على مغادرتهما.

التهمة الحادية عشر: الاضطهاد جريمة ضد الإنسانية

- استهدف عبد الرحمن والجناة الآخرون في أوقات وقوع الأحداث أشخاصاً في كودوم وبنديسي والمناطق المحيطة بهما (التي كان غالب سكانها من الفور) نُظر إليهم بوصفهم ينتمون إلى الجماعات المسلحة المتمردة أو يرتبطون بها أو يدعمونها. وقد استهدفوهم لأسباب سياسية وعرقية. حرم عبد الرحمن والجناة الآخرون، خلافا للقانون الدولي، هؤلاء الأشخاص بشدة من حقوق أساسية، بما في ذلك الحق في الحياة والسلامة الجسدية والملكية الخاصة وحرية التنقل والإقامة وعدم التعرض للاغتصاب والتعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

اتُهم النوبة في جنوب كردفان (المصنفون "أفارقة" في التقسيم العرقي للسودان)[51] بالتعاطف مع الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال[52] وصُنّفوا "طابوراً خامساً "، ما أدي إلى أعمال قتل واحتجاز ونقل قسريين للمدنيين[53]. ويمثّل هذا الخلط الخطير بين المدنيين العاديين وحركات التمرد المسلحة خطراً كبيراً يؤدي إلى وقوع فظائع. والنوبة محرومون كمواطنين من حقوقهم في التمتع بالرعاية الصحية اللائقة أو التعليم أو الخدمات الأساسية نتيجة لموقعهم في التسلسل الهرمي الإثني في السودان.

كان المتظاهرون المؤيدون للديمقراطية يأملون أن تقوم الحكومة الانتقالية بإجراء إصلاح للسياسات بهدف إنهاء التمييز الهيكلي والعنصرية التي أدت إلى الاضطهاد والإبادة الجماعية في ظل نظام البشير. لم تتحقق هذه الآمال، ولا تزال شعاراً قوياً في الحركة الاحتجاجية للمطالبة بسودان عادل ومنصف وديمقراطي.

2.2 التمييز الهيكلي

تطبق الحكومة سياسة فرق تسد التي تؤدي مباشرة إلى التمييز، الذي يؤدي بدوره إلى توترات تنشئ عن التفاوتات في المجتمع السوداني. وغالباً ما تكون مثل هذه الديناميكيات الشرارة التي تشعل الاشتباكات.

التمييز الهيكلي مصطلح تشير الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في السودان إليه كثيراً فيما يتعلق بالأسباب أو العوامل المساهمة في تاريخ الفظائع الجماعية في السودان، وكذلك العنف الحالي.

مناطق السودان الطرفية غنية بالموارد، ومع ذلك فإن مواطني هذه المناطق مهمشون ومحرومون، بل ومضطهدون. ودارفور وجنوب كردفان غنيتان بالذهب، حيث ارتفع إجمالي استخراج الذهب في السودان إلى 36.6 طناً من الذهب في عام 2020، مما يجعله ثاني أكبر منتج للذهب في إفريقيا والتاسع على مستوى العالم[54].

يقال إن استخدام الحكومة لسياسات "فرق تسد" في جنوب كردفان يسهم بشكل مباشر في التمييز والحرب الأهلية والعنف والاشتباكات بين المجتمعات. ففي حين تُمنح بعض المجتمعات امتيازات، لا سيما عن طريق الحصول على الأراضي أو الموارد، تُهمل مجتمعات أخرى، مما سبب توترات وانقسامات أدت إلى الاشتباكات بين هذه المجتمعات.

بينما ينص دستور السودان وقوانينه على المساواة العرقية والإثنية على الورق، يتفشي التمييز الهيكلي في الممارسة العملية. وقد تكررت المطالبة بالإصلاحات المؤسسية، بما في ذلك اعتماد خطط للتدابير الإيجابية affirmative action والتوزيع العادل للسلطة والموارد على الجميع. وأُشير إلى الحاجة إلى الحوار بين مكونات الشعب السوداني لمعالجة المظالم التي عانى منها منذ الاستقلال في عام 1956، إلى جانب الحاجة إلى الإصلاح القانوني والحوكمي.

ورشة عمل منظمة الحقوق من أجل السلام، مناقشة جذور وتأثير خطاب الكراهية مع قادة المجتمع، 2022

يتحدث الناس في المجتمع المدني، بالإضافة إلى حديثهم عن العنف، بشكل مكثف عن التمييز في سوق العمل، حيث يسيطر منتمون إلى قبائل شمال السودان والمنتمين إلى الحزب الحاكم على مناصب الخدمة المدنية. وقد استهدف موظفو الخدمة المدنية في جنوب كردفان وغرب كردفان في حرب 1984-2002 وأثناء الحرب من عام 2011 فصاعداً، من خلال تخطيهم في الترقية أو فصلهم تعسفياً من وظائفهم بسبب خلفيتهم الإثنية. ويشير قادة المجتمع إلى أن مثل هذه الممارسات الإقصائية تدفع البعض للانضمام إلى الجماعات المسلحة لمحاربة الظلم والتهميش. وشدد المشاركون على أن الحكومة يجب أن تحظر مثل هذا التمييز بموجب القانون ويجب أن تراجع معايير التوظيف في الخدمة المدنية من خلال نظام عادل على مستوى الدولة.

كان هناك أمل قبل الانقلاب في معالجة التمييز الهيكلي، على الرغم من استمرار الحاجة إلى إصلاح قانوني وسياسي ومؤسسي عميق، بما في ذلك اعتماد خطط التدابير الإيجابية والتوزيع العادل للسلطة والموارد للجميع. وقد قامت وزارة العدل، بقيادة نصر الدين عبد الباري، أثناء الفترة الانتقالية بإعداد ونشر مشروع قانون بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في أوائل عام 2021. وفي حين كانت هناك مخاوف بشأن عدم كفاية المشاورات، والتركيز على التمييز العنصري وحده واستبعاد أشكال أخرى من التمييز مثل التمييز على أساس النوع، مثّل ذلك الزخم تقدما مثيراً . نُحي مشروع القانون بعد الانقلاب بالكامل جانباً وليس هناك ما يشير إلى إعادة طرحه.

أدى الانقلاب كذلك إلى إقالة واستبدال الأصوات الجديدة للثورة - مثل وزير العدل السابق نصر الدين عبد الباري (المنحدر من دارفور). وفي أبريل 2022، فتحت النيابة العامة للجرائم ضد الدولة شكوى ضد سليمى إسحاق، رئيسة وحدة مكافحة العنف ضد المرأة في وزارة التنمية الاجتماعية، بناء على طلب "أحد مكونات الحكومة" - يُعتقد أنه مجلس السيادة أو جهاز المخابرات العامة[55].

أُتهمت سليمى إسحاق بتسريب معلومات عن اغتصاب المتظاهرات المناهضات للانقلاب في 19 ديسمبر من قبل قوات الأمن الحكومية إلى رئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لدعم المرحلة الانتقالية في السودان فولكر بيرثيس، الذي استشهد بذلك في تقريره في 28 مارس 2022. إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة[56]. وقد أُطلق سراح سليمى بكفالة لتختبئ بعدها. وتمثل هذه الملاحقة اتجاهاً مقلقاً للغاية لاستهداف السياسيين التقدميين واستمراراً مقلقاً في إسكات أصوات النساء في الساحة السياسية في السودان.

3.2 النزاعات بشأن الموارد

يرتبط تعدين الذهب ارتباطاً وثيقاً بالانقسامات طويلة الأمد وعدم الاستقرار في دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان. وتمنح ممارسات فرق تسد عميقة الجذور امتيازات لبعض المجموعات، بينما تتجاهل مجموعات أخرى فيما يتعلق بالحصول على الأراضي والموارد الطبيعية والاستثمار في البنية التحتية وفرص العمل. وتستمر عائدات التعدين في تأجيج العنف وانتشار الأسلحة رغم حظر الأسلحة المفروض في دارفور لأكثر من 15 عاماً . ويتحدث قادة المجتمع عن تدهور الوضع منذ انقلاب أكتوبر 2021، معربين عن خططهم لمغادرة السودان إلى دول أخرى حيث يمكنهم العيش بكرامة.

يعاني المدنيون من الاشتباكات بين الجماعات المسلحة والفصائل المتناحرة، فيما تستغل الحكومة وشركات التعدين الثروات الطبيعية لهذه المناطق من خلال استراتيجية النهب الاقتصادي والعنف والتغيير الديموغرافي القسري[57].

يحدث شكل من أشكال "التطهير العرقي" في دارفور وجنوب كردفان. وأشار قادة المجتمع إلى أن أراضي الأقليات تُصادر و"يُعاد تخصيصها" لملاك جدد من مناطق عربية خارج السودان (من مالي وتشاد مثلاً) أو لأولئك المنتمين إلى القبائل العربية السودانية. وهذا لا ينتهك حقوق السكان الأصليين والأقليات القبلية في أراضي أجدادهم فحسب، بل ينتهك أيضاً حقهم في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة[58]. كذلك تزيد الآثار الصحية السلبية على السكان المحليين، بسبب السيانيد والزئبق السام المستخدمين في عملية استخراج الذهب التي تلوث الجو والمياه[59].

عصف العنف بمدينة الجنينة بدارفور في أبريل 2022 وقد اندلع العنف بسبب إثر نزاع بين العرب الرُحّل وأفراد مجتمع المساليت "السود" وتفاقم بالهجوم المنسق الذي نفذته قوات الدعم السريع[60]. وهناك اتهامات بأن غارات الجنجويد هي جزء من محاولات للسيطرة على المزيد من الأراضي من أجل استكشاف الموارد مثل الذهب[61]. وبحسب ما ورد استولت قوات الدعم السريع على منجم جبل عامر للذهب في شمال دارفور في عام 2017، وتسيطر على ثلاثة مناجم ذهب أخرى على الأقل في أجزاء أخرى من البلاد، مثل جنوب كردفان[62].

تعمل شركات المرتزقة الروسية الخاصة، مثل مجموعة فاغنر المرتبطة بالكرملين، في السودان. وفي عام 2017، نشرت مجموعة فاغنر 500 رجل لسحق الانتفاضات ضد البشير. وتلقى يفغيني بريغوزين المرتبط بالكرملين الذي يقال إنه يمول مجموعة فاغنر حقوقاً حصرية لتعدين الذهب في

السودان، عبر شركة M-Invest الخاصة به من باب الأجر على عمل المجموعة[63]. وقد سعت قوات الدعم السريع، منذ الإطاحة بالبشير والانقلاب العسكري عام 2021، لتعزيز العلاقات مع روسيا والعكس، مما يدل على قوة نفوذ الدعم السريع وعدم مساءلته وطموحه للارتباط بالشبكات الدولية وضمان تدفق دخل مستقل. وقد وصل وفد سوداني برئاسة حميدتي (قائد قوات الدعم السريع) إلى موسكو في فبراير 2022 في زيارة تستغرق ثمانية أيام[64]. كما انتشر التكهن بأن احتياطيات الذهب السودانية قد استخدمت من قبل الحكومة الروسية لدعم الروبل إزاء العقوبات الغربية[65].

عضو في جيش تحرير السودان يرافق السكان أثناء وصول وفد اليوناميد في الفاشر، ألبرت قونزاليس، يوناميد 2012 (CC BY-NC-ND 2.0)

كذلك يسيطر جيش تحرير السودان، وهو جماعة متمردة تشكلت بدايةً في عام 2001 من جماعات غير عربية رئيسية في دارفور - الفور والزغاوة والمساليت - على بعض مناطق التعدين. وفي عام 2021، أفادت التقارير بأن جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد قد زاد موارده وماليته من استغلال منجم الذهب في توروي في جنوب شرق جبل مرة[66]. وتمكنت الحركة من تعزيز قدرتها العسكرية من خلال الحصول على أسلحة وذخائر جديدة من الميليشيات المحلية والانخراط في حملة تجنيد بفضل العائدات التي جنتها من عمليات التعدين وفقاً لمصادر مختلفة من المتمردين[67].

يعد تغير المناخ عاملاً آخر يفاقم التوترات القائمة على الموارد والأراضي بين الرعاة والمزارعين المستقرين، وهو تغير سبّبه جزئياً تغيير أنماط ملكية الأرض[68]. وقد حذر القائم بأعمال والي شمال دارفور من أن الآثار السلبية لتغير المناخ، مثل نقص هطول الأمطار، تؤدي إلى اندلاع

النزاعات على موارد المياه[69]. ومن العوامل الرئيسية التي تسهم في تصعيد الصراع، القيود المتزايدة على الأراضي، التي تفرضها آثار تغير المناخ وحيازة المستثمرين الأجانب للأرض من أجل استغلال الموارد الطبيعية.

2.4 تصعيد خطاب الكراهية ومعوقات الحل السلمي للنزاعات

تؤكد الجهات الفاعلة في المجتمع المدني أن طبيعة خطاب الكراهية والوسم المثير للانقسام آخذ في التصاعد. في العام الماضي، أوردت منظمة الحقوق من أجل السلام بعض أمثلة خطاب الكراهية التي يمكن اعتبارها تحريضًا على الإبادة الجماعية، كما هو موضح بالتفصيل في تقريرنا لعام 2021 "التمييز وخطاب الكراهية يؤججان العنف في السودان" – سوى أن الوضع الانتقالي المشكوك فيه لقوات الدعم السريع في في ذلك الوقت، قلل من خطر وقوع إبادة جماعية شاملة.[70]

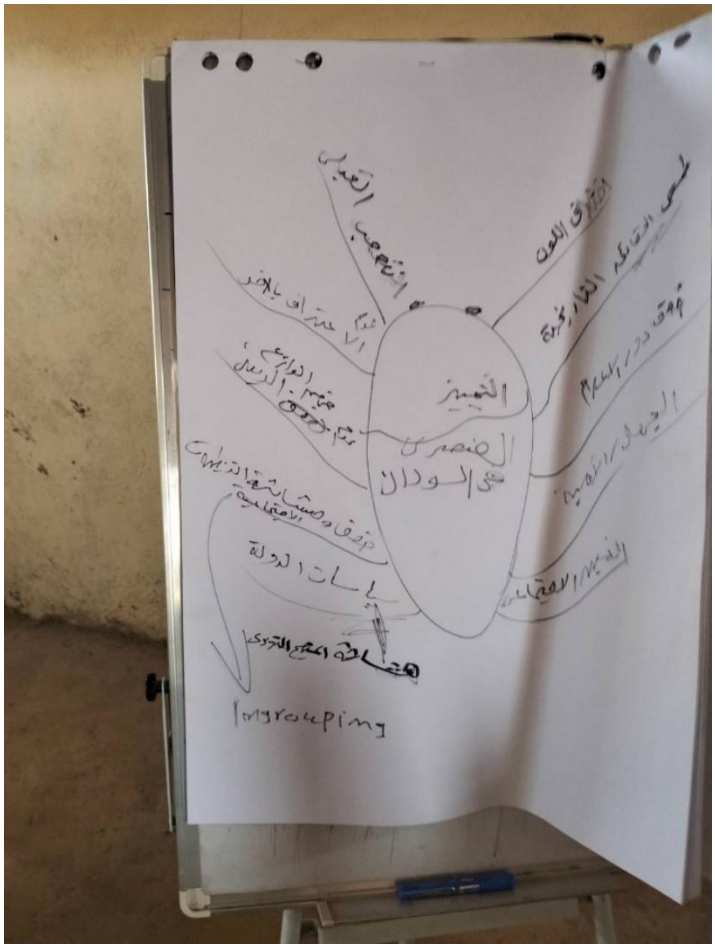

ورشة منظمة الحقوق من أجل السلام، مناقشة جذور وتأثير خطاب الكراهية مع قادة المجتمع

اشتكى زعيم مجتمع عربي يدعى عبد الرحمن عبد الخير، على سبيل المثال، في رسالة تم تداولها على نطاق واسع على واتس آب وفيسبوك، حصلت واطلعت عليها منظمة الحقوق من أجل السلام، من عمليات القتل ضد مجتمعه. وبينما كان هناك عدد من القتلى العرب في الاشتباكات، فإن الأعداد الفعلية غير معروفة. وقد نظم أبناء المجتمع العربي اعتصاماً مطالبين الحكومة بإزالة مخيمات النازحين.

قال عبد الرحمن عبد الخير في الرسالة المتداولة التي ترجمتها منظمة الحقوق من أجل السلام:

نحن ملينا، ملينا من هذا الشكلية، ملينا من هذا العمل. أقسم بالله العظيم، أقسم بالله العظيم، أقسم بالله العظيم من اليوم لو ماتت جدادة من قبايل عربية إلا الولاية دي تحرق. والله لو جابوا فيها فيلق من الجيش، والله إلا تحرق. ما بنعرف فوضى زي دي، دة كلام فارغ. عرباتنا مهشمة، أولادنا مكسرين، الاعتداءات بكامل أنواعها، ليه؟ نحن قاعدين في عصابات؟ يبقى نبقى عصابات كلنا ياخي. ليه ياخي؟ مساليت نحن خايفين منهم؟ بقدروا علينا نحن؟ يوم واحد نطويها

ونركزها عليهم. لكن نحن نتقي الله في حق الاسلام. نتقي الله في انو الحكومة واقفة أمامنا. البوليس متفرج، الجيش متفرج، الدعم السريع مُنتقد. نحن مين يحمينا يعني؟ نحمي نفسنا. هذا البوليس طالبنا في ذات يوم كلو ينقل ويجيبوا لينا بوليس ليس قبلي. ياخ قبيلة واحدة يسلمها البوليس؟ الجيش الموجود هناك أي مسلاتي اتنقل في الفرقة 15. يبقى نحن نكون ضحية هذه التحولات العسكرية؟ما بنقبل كلام زي دة أصلاً. لا نقبل كلام زي دة. ولازم نحن نعرف من هو البلّغ بالكلام دة؟ ونعرف العربي الكتلو منو. نحن ياخي دمنا بجري خليناه. الآن تجو تعتدوا علينا بالباطل، كل شي دايرين تنتهزوه فرصة وتبلغوا. أنا بأكد ليكم يا أخوانا في القبائل العربية، من يوم الليلة أي زول يكون عنده حربة أمو عيالها تلاتة، ماشي الدكان وجاي ماشي بيها. خليها مكان تملص تملص. ما بنقبل ياخي، إهانة، مهزلة أمام أولادنا، أمام كل الملأ. ياخي السكرجية ديل كل يوم يهزلوا فينا؟ ".

مع انقلاب أكتوبر 2021 واستعادة قوات الدعم السريع لوضعها، أصبحت الاشتباكات التي كان يمكن أن تظل نزاعات غير عنيفة، أو عنف بين المجتمعات المحلية، تتحول إلى مجازر واسعة النطاق تنطوي على نية العنصرية[71].

أصبحت مجتمعات بأكملها في مناطق النزاع مثل دارفور وجنوب كردفان تُصنّف بوصفها "عدو". وتُشيطن وتعامل بوصفها منتمية إلى الجماعات المسلحة أو موالية لها - على أساس هويتها الإثنية. وهذه علامة مهمة فيما يتعلق بمخاطر ارتكاب الفظائع الجماعية. وتُنشر على الإنترنت أيضاً روايات كراهية تحمل إيحاءات بالإبادة الجماعية. فقد ورد في منشور على فيسبوك في يناير 2022، على سبيل المثال، زُعم أن رئيس حركة العدل والمساواة بولاية البحر الأحمر هو من كتبه[I]، يقول أن:

"يا أهل الشرق يا من كنتم ولا زلتم حماة السودان وجلده الذي يحميه من الجراثيم والمكروبات. عليكم إيقاف جراثيم القحاتة ومكروبات المخابرات"[72].

في نفس الوقت، هناك العديد من العقبات التي تحول دون الحل السلمي للنزاعات أو مقاضاة العنف المرتبط بخطاب الكراهية و/أو التحريض.

كثيراً ما تُذكر المحسوبية في سياق التمييز الهيكلي. فالحزب الحاكم يحابي الموالين له ويحرم معارضيه من حقهم في الحصول على الخدمات أو العمل. وتثير ممارسات فرق تسُد هذه الانقسامات وتجعل العدالة ضرباً من المستحيل.

يُنظر إلى ضعف القضاء وثقافة الإفلات من العقاب على أنهما "تواطؤ وتسويف من الحكومة"[73]. وأشار أحد المستجيبين إلى ما يلي:

" ترفض الشرطة، في كثير من الحالات، رفع دعوى ضد الجناة، أو إذا رفعوا قضية فلن يشيروا إلى الجريمة الفعلية في ملف القضية. وغالبية الهجمات والقتل والاغتصاب لا يتم ملاحقتها قضائياً. القضاء والقوانين كلها معوقات"[74].

[I] ننقل الاقتباس بدون أي تعديل سوى بعض علامات الترقيم لتسهيل القراءة – المترجم.

دراسة حالة خطاب الكراهية: "الجراثيم والميكروبات"

التحريض العنصري في ولاية البحر الأحمر بشرق السودان يناير 2022

المؤلف: يُزعم أنه أبو ثومة أوشيك، رئيس حركة العدل والمساواة (5000 صديق على فيسبوك وأكثر من 400 متابع)

المُحرَّض ضده: المدافعون عن الديمقراطية، قوى الحرية والتغيير

المُحرِّض: المتظاهرون المؤيدون للجيش (المؤيدون للانقلاب)، وكذلك استنفاراً للقوات المسلحة والشرطة

التوقيت: يوم احتجاج مؤيد للجيش (2022).

مستوى القلق: مرتفع

#مليونية_دعم_القوات_المسلحة_والقوات_النظامية

أدعو كل أهل السودان، خاصة أهل الشرق للخروج ودعم القوات النظامية والقوات المسلحة لأنهم أمان السودان. وبدونهم ترتع مخابرات المحاور ويستبد الطاغي اللعين.

إلى أهل الشرق يا من كنتم ولا زلتم حماة السودان وجلده الذي يحميه من الجراثيم والمكروبات. عليكم إيقاف جراثيم القحاتة ومكروبات المخابرات.

قف: قواتكم حصنكم فلا تسمحوا لأحد من اختراقها فإن سقط الحصن سقط الوطن.

التحليل: نُشر هذا الكلام على فيسبوك في 14 يناير 2022، يوم المظاهرات المخطط لها على مستوى البلاد لدعم الجيش السوداني وانقلاب 25 أكتوبر، ويُزعم أن ناشره هو رئيس حركة العدل والمساواة في ولاية البحر الأحمر.

كان المستهدف بخطاب الكراهية نشطاء مؤيدون للديمقراطية وسياسيون من قوى الحرية والتغيير (القحاتة) - يشار إليهم باسم "الجراثيم" و"الميكروبات". وفي أعقاب هذا المنشور قُتل 7 مدنيين في 17 يناير 2022 بالرصاص الحي على يد قوات الأمن أثناء احتجاجات سلمية ضد الانقلاب، وفقاً للجنة المركزية لأطباء السودان. وكان ذلك في ثاني أكثر الأيام دموية منذ إعلان الانقلاب.

3. التمييز بين الجنسين وخطاب الكراهية تجاه المدافعات عن حقوق الإنسان

التمييز بين الجنسين متفشٍ في السودان. وما فتئت النساء في السودان يتعرضن لحرمان غير متناسب عن طريق القوانين المحافظة، مثل قوانين النظام العام الصارمة التي فرضها نظام البشير[75]. وتتمتع النساء السودانيات بأقل من ثلث الحقوق القانونية التي يتمتع بها الرجال فيما يتعلق بالفرص الاقتصادية، مما يضع السودان بالقرب من قاع مؤشر المرأة وأنشطة الأعمال والقانون[II] لسنة 2021[76].

المحتجون والمحتجات في اليوم العالمي للمرأة. اللافتة تقول "مولاي إن الشمس في عليائها أنثى وكل الطيبات بنات". © RfP, 8 March 2022

[II] "المرأة وأنشطة الأعمال والقانون" كتاب سنوي يصدر عن مجموعة البنك الدولي يقيس القوانين واللوائح التنظيمية التي تؤثر على الفرص الإقتصادية للمرأة في مختلف اقتصادات العالم وعبر ثماني مؤشرات هي التنقل، ومكان العمل، والأجر، والزواج، والوالدية، وريادة الأعمال، والأصول، والمعاش التقاعدي- المترجم.

تحدّت النساء السودانيات في السنوات الأخيرة القوانين التي تميز ضدهن باستمرار[77] ويؤدين الآن دوراً رئيسياً في الحركة المؤيدة للديمقراطية. وقد ظلت النساء السودانيات في طليعة الدعوات الاجتماعية والسياسية للتغيير، منذ الانتفاضات المناهضة للاستعمار ضد الحكم البريطاني، إلى الإطاحة بالنظام العسكري الأول بقيادة إبراهيم عبود في عام 1964، إلى كونهن عضوات فاعلات في النقابات التي قادت الاحتجاجات والإضرابات التي تسببت في سقوط الحكم العسكري بقادة جعفر النميري في عام 1985[78].

كان الدور الرئيسي للمرأة في حركة الاحتجاج الحالية المؤيدة للديمقراطية في السودان سلاحاً ذا حدين. فقد قامت النساء السودانيات بتنظيم وقيادة والمشاركة في الاحتجاجات بأعداد كبيرة (تصل إلى 70 بالمائة من المتظاهرين في جميع أنحاء البلاد[79]). ورددن هتافات حظيت بالشعبية في عموم الحركة[8180]، مثل:

"الثورة دى ثورة بنات، يا بنات ابقوا الثبات"

ومع ذلك، كان رد الفعل العنيف، من قبل قوات الأمن وشرائح أخرى من المجتمع السوداني، بما في ذلك عن طريق العنف الجنسي الموجه ضد المدافعات عن حقوق الإنسان والمتظاهرات والناشطات السودانيات، رداً مدمراً [82].

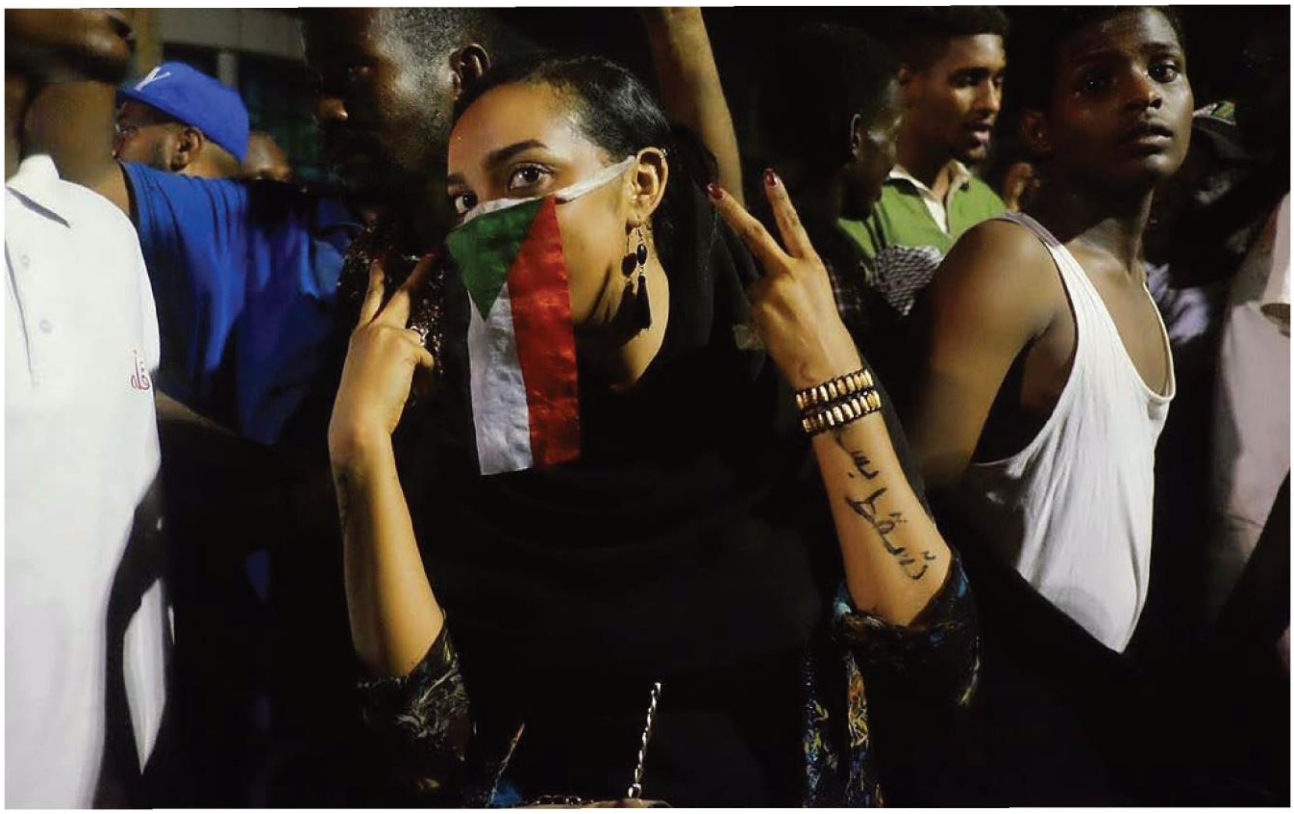

إحدى المتظاهرات في اعتصام الخرطوم (2019) وقد كتبت "تسقط بس" على ذراعها، © علا الشيخ 8 أبريل 2019.

هناك نزوع مدمر من العنف الجنسي وحوادث الاغتصاب الجماعي التي وُثّقت بالفيديو. ويبدو أن هذا العنف يستخدم كجزء من حملة لإسكات النساء وكانتقام ضد التطورات الأخرى في مجال حقوق المرأة[83]. وتكشف الأمثلة التالية نمطاً من العنف الجنسي القائم على النوع وتأثيره المرعب المقصود على الحركة الاحتجاجية ومحاولة إبقاء النساء أسيرات الأدوار والفضاءات التقليدية:

- اعتُقلت وعد بهجت، المدافعة عن حقوق الإنسان بشكل تعسفي في 8 نوفمبر 2020، وتعرضت للتهديد وسوء المعاملة بسبب توثيقها مضايقات تمييزية من قبل الشرطة وضباط القوات المسلحة ضد مجموعة من النساء[84]. وفي أبريل 2021 حكمت عليها محكمة الخرطوم الجنائية بالسجن لست أشهر وبغرامة قدرها 10000 جنيه سوداني بتهمة "الإزعاج العام"[85].
- اندفع رجل بسيارته داخل حشد من المتظاهرات في مسيرة لحقوق المرأة خرجت في 8 أبريل 2021 مما أدى إلى إصابة إحدى المتظاهرات دهساً، ووقع كذلك اعتداء لفظي وجسدي على أُخريات[86]. وتعرضت مجموعة من المهاجمين الذكور لناشطة في مجال حقوق الإنسان بالاعتداء الجسدي والمضايقات اللفظية - بما في ذلك التهديد باغتصابها هي والمتظاهرات الأخريات[87].
- ارتكبت قوات الأمن عنف جنسي ضد المدافعات عن حقوق الإنسان في 19 ديسمبر 2021 أثناء احتجاجات مناهضة للجيش خارج القصر الرئاسي في الخرطوم. وتلقى مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة 13 بلاغاً عن الاغتصاب والاغتصاب الجماعي ارتكبتها قوات الأمن أثناء ذلك الاحتجاج، رغم أنه يُعتقد أن الأرقام الحقيقية أعلى من ذلك[88]. وقالت اللجنة المركزية للأطباء، وهي جماعة مؤيدة للإصلاح، إن المستشفيات في الخرطوم سجلت أكثر من 70 حالة اغتصاب في ذلك الهجوم وفي أعقابه مباشرة[89].
- في 14 مارس 2022، زُعم أن فتاة في سن المراهقة تعرضت للاغتصاب الجماعي من قبل ما يصل إلى تسعة رجال من قوات الأمن الذين أوقفوا حافلة صغيرة بحثاً عن أشخاص شاركوا في الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية في ذلك اليوم[90].

تتفشى حالات التحريض على العنف ضد المدافعات عن حقوق الإنسان في السودان، إلى جانب أعمال العنف الجسدي الجنسي. كتب ياسين البشير، الذي يُزعم أنه عضو في جماعة الإخوان المسلمين على فيسبوك في ديسمبر 2021 رداً على إطلاق مغنية وناشطة سودانية أغنية في نوفمبر 2021:

"الإخوة في القوات المسلحة[III]، الإخوة في الدعم السريع، الإخوة في جهاز الأمن الوطني، الإخوة في الشرطة، الإخوة الشرفاء في التنظيمات السياسية العريضة: إلى متى تستمر الساقطات والقونات والمطلوقات وعديمات الوالي في تحريض الشماشة والصعاليك والأقزام؟ هذه الخادم المنحلة المنبتة القونة الساقطة شغالة تحريض في كل أنحاء العاصمة وأطراف السودان ضد الدولة بأغاني تطالب الشباب بالخروج والتتريس وتعويق سير المواطنين تطالبه بمدنية لا تعرف لها اتجاه. عليكم بالقبض على هذه القونة المطلوقة فوراً 91".

[III] نقلنا النص من البوست الأصلي بدون أي تعديل، سوى بعض التصويبات الإملائية وإضافات علامات ترقيم حتي يسهل لقارئ العربية فهمه – المترجم.

دراسة حالة خطاب الكراهية: "إذا لم يغتصبك هؤلاء الرجال"

تحريض على اغتصاب المتظاهرات المؤيدات للديمقراطية، الخرطوم ، يناير 2022

المؤلف: أستاذ جامعي

المُحرِّض ضدهن: المدافعات عن الديمقراطية

المُحرِّض: الرجال المتظاهرون المؤيدون للجيش

التوقيت: عقب احتجاج للناشطات ضد العنف الجنسي المرتكب ضدهن

مستوى القلق: مرتفع

"إذا لم يغتصبك هؤلاء الشباب فهناك احتمالان، إما أن رجولتهم ناقصة، أو أن أنوثتك معدومة. بأكر تقولوا اغتصبونا وللا درشونا والبنوت نيام."

تحليل: في 1 يناير 2022 دعا الأستاذ الجامعي أحمد بشارة أبو سليمان (من قسم علم النفس والعلوم الاجتماعية بكلية مروي للتكنولوجيا) إلى اغتصاب الثائرات في جو من الفوضى والعنف الممنهج ضدهن من قبل قوات الأمن. ويقتبس المؤلف أغنية ثورية - في الأصل تقول كلماتها "درشونا[1] والبنوت نيام".

نُشر التصريح في بوست على فيسبوك في أعقاب المسيرة النسائية في 23 ديسمبر 2021، التي احتجت على العنف الجنسي المرتكب خلال الاحتجاجات المناهضة للجيش خارج القصر الرئاسي في الخرطوم في 19 ديسمبر 2021. وقد تلقى مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة 13 بلاغ اغتصاب واغتصاب جماعي ارتكبته قوات الأمن أثناء ذلك الاحتجاج، رغم أنه يعتقد أن الأعداد الحقيقية أعلى من ذلك.

حدثت بعض التغييرات القانونية الإيجابية خلال الفترة الانتقالية، مثل بعض التعديلات التي أُدخلت على قانون العقوبات السوداني[92]. وهذا التقدم ليس ممدداً بسبب الانقلاب العسكري فحسب، بل أشارت النساء السودانيات إلى أن هذه الإصلاحات لم تقطع الشوط المطلوب في المقام الأول.

فرضت قوانين النظام العام الملغاة عقوبة الجلد على النساء اللائي لا يلتزمن بقواعد الزي الصارمة من بين أحكام أخرى. على سبيل المثال، تنص المادة 151 (1) من القانون الجنائي لعام 1991 على ما يلي:

"يعد مرتكباً جريمة الأفعال الفاحشة من يأتي فعلاً مخلاً بالحياء لدى شخص آخر أو يأتي ممارسة جنسية مع شخص آخر، لا تبلغ درجة الزنا أو اللواط، ويعاقب بالجلد بما لا يجاوز أربعين جلدة كما تجوز معاقبته بالسجن مدة لا تجاوز سنة أو بالغرامة."

كتبت الصحفية ريم عباس أنه حتى عند إلغاء قوانين النظام العام "أصبح النظام العام عقلية"[93] وأنه من أجل إحداث تغيير حقيقي، إلى جانب تحقيق المزيد من الإصلاحات القانونية، على المستوى المجتمعي، ثمة حاجة إلى "بذل جهود متواصلة لتحسين المناهج الدراسية ومواجهة الدعاية الأصولية."[94] وتشمل هذه الدعاية الدعوة إلى عودة القوانين القمعية من أجل مكافحة "الفجور".[95]

قدمت منظمات المجتمع المدني السودانية في أبريل 2021 بياناً نسوياً إلى وزارة العدل السودانية. ويحدد البيان المطالب بالحقوق المتساوية للمرأة التي قُسّمت إلى ثلاثة مواضيع:

1 - **السياسات والتشريعات** - الدعوة إلى إصلاح القوانين التمييزية التي تحد من المشاركة السياسية الفعالة للمرأة وتعوّق المساواة بين الجنسين في المنزل وعالم العمل والمجتمع ككل؛

2. **السلام والعدالة الانتقالية** - الدعوة إلى المشاركة الهادفة للمرأة في تنفيذ اتفاقية جوبا للسلام[96]؛

3. **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية** - المطالبة بالمشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية[97].

4. التوصيات

توصيات إلى المجتمع الدولي

إلى فريق خبراء الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية (ICC) وخبير الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في السودان:

- التأكد من التحقيق الوافي في مشاركة قوات الدعم السريع في تصاعد العنف في الآونة الأخيرة، بما في ذلك القتل والتعذيب والاغتصاب وحرق القرى في دارفور.
- كفالة التحقيق في الصلات بين قوات الدعم السريع والاستثمارات الأجنبية وتصاعد العنف مؤخراً في دارفور.
- التأكد من جمع الأدلة المتعلقة بالانتهاكات المستمرة في مناطق النزاع مثل دارفور، بما في ذلك جمع أدلة وجود نية عنصرية قد تؤدي إلى تجدد الإبادة الجماعية.

إلى مجلس الأمن

- الطلب من الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي تزويد مجلس الأمن بتقرير خاص بشأن تدهور الوضع الأمني في السودان منذ الانقلاب.
- النظر في إعادة تفويض بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور (يوناميد)، من أجل منع زيادة انتشار الفظائع الجماعية وتوفير الحماية لأهالي دارفور في ضوء فشل قوات الأمن الحكومية في حماية المدنيين.
- تعزيز جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك إنشاء المفوضية الإقليمية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في دارفور - على النحو الذي حدده فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة في تقريره الصادر في يناير 2022[98]؛
- فرض عقوبات محددة الأهداف على قائد الانقلاب الفريق عبد الفتاح البرهان وكذلك على قوات الدعم السريع، بما في ذلك قائدها الفريق أول محمد حمدان دقلو.
- تمديد حظر الأسلحة ليشمل الشاحنات الصغيرة ("التاتشرات") وغيرها من المركبات التي قد تستخدم لأغراض عسكرية؛
- دعم تحقيق للأمم المتحدة يبحث في في تمويل الصراع من خلال الاستثمار الروسي.

إلى التروياكا/الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيقاد)

- بوصفها شاهدين وضامنين لاتفاقية جوبا للسلام، معالجة ضعف الدعم المتوفر للاتفاقية، لا سيما من معظم سكان دارفور الذين لا يعتقدون أنها تمثلهم؛
- الحوار مع روسيا والإمارات والسعودية لوقف دعمها لقوات الدعم السريع.

إلى المانحين:

- الاستثمار في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، مع التركيز على السياق الخاص بهوية المتضررين.
- تعزيز المناصرة وتبادل المعرفة حول الهوية وخطاب الكراهية والتمييز لإشراك جمهور أوسع.
- تعزيز أدوات التعليم والتوعية في المدارس ومن خلال منظمات المجتمع المدني على السواء لمواجهة خطاب الكراهية والتمييز ولزيادة الوعي بحقوق الإنسان.
- دعم الإصلاح القانوني في السودان والدعوة له، بما في ذلك ما يتعلق بالمساواة ومناهضة التمييز.
- دعم المبادرات في وسائل الإعلام حول التمييز وخطاب الكراهية، سواء في المنافذ الإعلامية التقليدية أو في فضاءات الإنترنت.
- الاستثمار في بناء القدرات والتمويل الأطول أجلاً الذي يشمل التمويل الأساسي وتمويل الشبكات وكفالة علاقات التمويل التحويلية بدلاً من علاقات التمويل القائمة على المعاملات transactional funding relationships.

توصيات إلى الأحزاب السياسية و لجان المقاومة في السودان:

أن يلتزموا في جداول أعمالهم بما يلي:

- إجراء إصلاح شامل لقطاع الأمن بهدف كفالة احترام جميع أجهزة الشرطة والجيش والاستخبارات لحقوق الإنسان وحمايتها ووقف الانتهاكات.
- فتح حوار مع الحركة الاحتجاجية ولجان المقاومة المؤيدتين للديمقراطية.
- النظر في إنشاء وزارة مدنية لشؤون النوع ودعم تفويض ومكتب وحدة مناهضة العنف ضد المرأة في وزارة التنمية الاجتماعية.
- وضع استراتيجية وطنية لتعزيز سياسات المساواة وعدم التمييز في جميع الأقاليم، بما في ذلك اعتماد خطط العمل الإيجابي في مناطق النزاع، وكفالة أن يكون المسؤولين الحكوميين مدربين تدريباً كافياً على معايير حقوق الإنسان ومبادئ عدم التمييز والمساواة؛
- الشروع في الإصلاح القانوني والمؤسسي، بما في ذلك عن طريق إلغاء القوانين والسياسات والممارسات غير العادلة والتمييزية.

- إعادة وضع قانون مناهضة التمييز أو قانون المساواة على جدول الأعمال، ليشمل العرق، واللون، والجنس، واللغة، والدين، والرأي السياسي أو غير السياسي، والأصل القومي أو الاجتماعي، والجنسية، والسن، والإعاقة، والحالة الصحية بوصفها أسساً للتمييز، وكذلك التمييز على أساس "أي وضع آخر". وأن توضع أي قوانين مناهضة للتمييز من خلال عملية شاملة تُشرك فيها الأقليات وأولئك الذين تعرضوا للتمييز؛
- إصلاح الخدمة المدنية بهدف كفالة إتاحة الفرص على قدم المساواة بدون تمييز.
- إنشاء مؤسسات ديمقراطية وهيئات وعمليات وطنية لصيانة حقوق الإنسان وحمايتها لجميع السودانيين، تعكس وتمثل التركيب المتنوع للبلد.
- كفالة التوزيع العادل للتنمية والفرص والموارد عبر مختلف الأقاليم، بما في ذلك عن طريق تحسين وتوسيع فرص الصحة والتعليم بالنسبة للمجتمعات المهمشة.
- وضع إستراتيجية وطنية لإصلاح القوانين والسياسات بهدف مكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك التحرش الجنسي والإساءة للمدافعات عن حقوق الإنسان.
- سن إصلاحات قانونية لحظر خطاب الكراهية. وأي قانون جديد يجب أن:
  - يحترم حرية التعبير احتراماً كاملاً وألا تقيّد حرية التعبير إلا بما يتوافق مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
  - يحظر الدعوة إلى الكراهية التمييزية التي تشكل "تحريضاً على العدائيات أو التمييز أو العنف"، بما يتماشى مع المادتين 19 (3) و20 (2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وبالتالي وضع عتبة عالية لإجراءات تقييد حرية التعبير، على النحو المنصوص عليه في خطة عمل الرباط؛
  - يحظر التحريض على الإبادة الجماعية.
  - يشمل جميع "الخصائص المحمية" المعترف بها في القانون الدولي لحقوق الإنسان.

إلى حكومة السودان:

- وقف جميع أعمال العنف ضد المتظاهرين فوراً.
- حل ونزع سلاح قوات الدعم السريع وجميع الجماعات المسلحة التي وقعت على اتفاق جوبا للسلام، ودمجها في الجيش الوطني، وحل الميليشيات وإعادة تأهيلها ونزع سلاح السودانيين عموماً أثناء إجراء إصلاح شامل للقطاع الأمني.
- السماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى إقليم دارفور.
- معالجة قضايا الموارد الطبيعية والبيئة كجزء من عملية بناء السلام.
- كفالة موافقة المجتمعات المحلية فيما يتعلق باستغلال الموارد الطبيعية في مناطقها موافقة حرة ومستنيرة ومسبقة، وخلق فرص للملكية المجتمعية؛
- تعزيز الحوار وعمليات المصالحة بين المجتمعات المتأثرة بالنزاع والعنف.
- تحقيق قدر أكبر من المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ترتكبها القوات المسلحة وقوات

الأمن والسعي لتحقيق العدالة لضحايا النزاع، بما في ذلك من خلال المحاكمات الجنائية.

- كفالة زيادة الوعي بحقوق الإنسان وزيادة فرص التعليم النسبة للسكان المهمشين.
- تقديم تعويضات للمتضررين من القتال، على سبيل المثال، من خلال إعادة بناء المساكن التي أحرقتها الميليشيات وتوفير العودة الآمنة للمدنيين الراغبين في ذلك.

إلى وزارة العدل والنائب العام:

- الإفراج الفوري عن السجناء السياسيين المؤيدين للديمقراطية.
- الإدانة العلنية لتصعيد العنف وفتح تحقيق مستقل في الانتهاكات والتجاوزات.
- يجب أن يرافق النائب العام قوات الشرطة أثناء المظاهرات لمراقبة استخدام القوة.
- تفتيش مراكز الاحتجاز والتحقيق في مزاعم التعذيب.

[1] Zeinab Mohammed Salih and Jason Burke, 'Sudanese doctors say dozens of people raped during sit-in attack' (11 June 2019, <Sudanese doctors say dozens of people raped during sit-in attack | Sudan | The Guardian> accessed 6 May 2022.

2 Khalid Abdelaziz, 'Seven dead in crackdown on anti-coup rallies in Sudan -medics' (l8 January 2022 , Reuters) <Seven dead in crackdown on anti-coup rallies in Sudan -medics | Reuters> accessed 11 April 2022.

3 Zeinab Mohammed Salih, 'They won't break us': Sudanese protesters decry sexual attacks' (23 December 2021, Al Jazeera) <https:I/www.aljazeera.com/news/2021/12/23/they-wont-break-us-sudanese-protesters-de-cry-sexua 1-attacks> accessed 11 April 2022. See also BBC News, 'Sudan: BBC investigation shows abuse of female demonstrators' (22 March 2022) <https:/ /www.bbc.eo.uk/news/av/world-africa-60514266> accessed 12 April 2022.

4 UN News, 'Darfur war crimes suspect appears before International Criminal Court' (5 April 2022) <https://news.un.org/en/story/2022/ 04/lll5612> accessed 11 April 2022.

5. ينتمي قوام قوات الدعم السريع والجنجويد السابقين، شأن حميدتي نفسه، إلى المجموعات العربية.

6 Human Rights Watch, 'Darfur: 'Scorched Earth' Tactics Warrant UN Sanctions' (19 May 2008) <https://www.hrw.org/news/2008/05/19/darfur-scorched-earth-tactics-warrant-un-sanctions> accessed 6 May 2022.

7 Jehanne Henry, 'Sudan's Transition Hasn't Ended Abuses in Darfur'(8 May 2019 , Human Rights Watch) <https://www.hrw.org/news/2019/05/08/sudans-transition-hasnt-ended-abuses-darfur> accessed 11 April 2022; Nermin Ismail, 'Militiamen in Sudan raped men and women, says eyewitness'(9 June 2019 , DW) <https:/ /www. dw.com/en/militiamen-in-sudan-raped-men-and-women-says-eyewitness/a-49120693> accessed 11 April 2022.

8 REDRESS , SUDAN: CENTR AL RESERVE POLICE, < https:/ / redress.org/wp-content/ uploads/2022/ 03/ Briefing-Central-R eser ve-Police.pdf> March 2022

9 AFP, One Killed in Renewed Anti-Coup Protests < https:/ /www.voanews.com/a/one-killed-in-renewed-anti-coup-protests-in-sudan/ 6583774.html> 21 May 2022

10 Hadhreen, Update 22/ 05/ 2022 < https:/ /www.facebook.com/ Hadhreen/ photos/a. 475465076348926/1130184087543685/>

11 Human Rights Watch, Sudan: Security Forces Use Lethal Force on Protesters <https:/ /www.hrw.org/ news/ 2021/ 11/ 23 / sudan-secu rity-forces-use-lethal-force-protesters> 23 November 2021

[12] Zeinab Mohammed Salih and Emma Graham-Harrison , 'Sudan security forces kill at least 5 as protesters defy shutdown'(l3 November 2021, The Guardian) <https:/ /www.theguardian.com/world/ 2021/nov/13 /sudan-se- curity-forces-kill-at-least-5-as-protesters-defy-shutdown> accessed 4 May 2022.

[13] Chloe Benoist, Frank Andrews , Sudan coup: The names and faces of the protesters killed < https:/ /www. middleeasteye.net/news/sudan-coup-protesters-killed-names-faces> , 25 November 2021 Middle East Eye

[14] OHCHR , 'Press briefing notes on Sudan protests'(21 December 2021) <https:/ /www.ohchr.org/en/ press-briefing-notes/ 2021/12/ press-briefing-notes-sudan-protests> accessed 03 May 2022.

[15] Zeinab Mohammed Salih and Jason Burke, 'Sudanese doctors say dozens of people raped during sit-in attack', (11 June 2019, The Guardian) <https://www.theguardian.com/world/2019/jun/11/sudan-troops-protesters-attack-sit-in-rape-khartoum-doctors-report> accessed 03 May 2022.

[16] UN Human Rights Council, 'Oral update on the situation of human rights in the Sudan'(7 March 2022) <https://www.ohchr.org/en/statements/2022/03/oral-update-situation-human-rights-sudan> accessed 9 May 2022.

[17] Ibid

[18] REDRESS, PLACE, Darfur Bar Association and the Emergency Lawyers Group, "Taken from Khartoum's Streets": Arbitrary arrests, incommunicado detentions, and enforced disappearances under Sudan's emergency laws' (March 2022) <https://redress.org/wp-content/uploads/2022/03/Emergency-Measures-in-Sudan-EN.pdf> accessed 9 May 2022.

[19] Zeinab Mohammed Salih, 'Protests in Sudan after alleged gang-rape of young woman by security forces' (16 March 2022, The Guardian) <https://www.theguardian.com/global-development/2022/mar/16/protests-in-sudan-after-alleged-gang-rape-of-young-woman-by-security-forces> accessed 11 April 2022.

[20] The New Arab, 'Protester killed by armoured vehicle at Sudan anti-coup demonstration: medics'(6 May 2022) <https://english.alaraby.co.uk/news/protester-killed-armoured-vehicle-sudan-anti-coup-demo> accessed 9 May 2022.

[21] UN News, 'Clashes displace thousands in Darfur, where 6.2 million will need assistance next year'(7 December 2021) <https://news.un.org/en/story/2021/12/1107292> accessed 14 April 2022.

[22] OCHA, 'Sudan: Inter-communal conflict – Jebel Moon, West Darfur Flash Update No. 02'(6 December 2021).

[23] Norwegian Refugee Council, 'Sudan: Tens of thousands flee after deadly attacks in West Darfur'(25 April 2022) <https://www.nre.no/news/2022/apriI/sudan-tens-of-thousands-flee-after-deadly-attacks-in-west-darfur/> accessed 4 May 2022.

[24] Human Rights Watch, 'Sudan: New Wave of Attacks in Darfur'(14 December 2021) <https://www.hrw.org/news/2021/12/15/sudan-new-wave-attacks-darfur> accessed 4 May 2022.

[25] OCHA, 'Sudan: Conflict in West Darfur - Flash Update No 1'(27 January 2022).

[26] OCHA, 'Sudan Situation Report, Flash Update: Inter-communal conflict - Kereneik & Ag Geneina, West Darfur Flash Update No. 01'(25 April 2022)

[27] Mohanad Hashim, 'Darfur: Why are Sudan's Janjaweed on the attack again?'(28 April 2022, BBC News) <https://www.bbc.eo.uk/news/world-africa-61217999> accessed 4 May 2022.

[28] OCHA, 'SUDAN Inter-communal conflict - Kereneik & Ag Geneina, West Darfur Flash Update No. 02'(28 Apr 2022)

[29] Human Rights Watch, 'Sudan: New Wave of Attacks in Darfur'(14 December 2021) <https://www.hrw.org/news/2021/12/15/sudan-new-wave-attacks-darfur> accessed 11 April 2022.

[30] OCHA, 'Sudan: Conflict in Darfur-Flash Update No. 01'(9 December 2021).

[31] OCHA, 'Sudan: Humanitarian Snapshot - November 2021'.

[32] SIPRI, 'UN arms embargo on Sudan (Darfur regionY <https://www.sipri.org/databases/embargoes/un_arms_embargoes/sudan> accessed 5 May 2022

[33] France 24, 'Violence in Sudan's Darfur lays bare deepening crisis'(19 February 2022) <https:I/www.france24.com/en/live-news/20220219-violence-in-sudan-s-darfur-lays-bare-deepening-crisis> accessed 11 April 2022.

[34] Ibid.

[35] Al-Jazeera, 'At Least 168 killed in Sudan's Darfur (24 April 2022) <https:/ /www.aljazeera.com/ news/ 2022/ 4/ 24/ more-than-100-killed-in-violence-in-sudans-darfur-aid-grou p> accessed 10 May 2022.

[36] Dr. Adeeb Yousif , 'Op-ed: Darfur - things are falling apart and protection of civilians matters'(27 April 2022 , Dabanga News) <https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/op-ed-darfur-things-are-falling-apart-and-protection-of-civilians-matters> accessed 6 May 2022.

[37] Zeinab Mohammed Salih, 'Janjaweed blamed for attacks that left at least 200 dead in Darfur' (26 April 2022, The Guardian) <https:*Ilwww*.theguard ian.com/gl obal-deve Iopment/ 2022/a pr/ 26/ja njaweed-mi litia-blamed-for-attacks-that-lef t-at-least-200-dead-i n-darfur> accessed 4 May 2022.

[38] See Global Witness , 'How the RSF got their 4x4 Technicals: The open source intelligence techniques behind our Sudan expose'(5 April 2020) <https:/ /www.globalwitness.org/en/ blog/how-the-rsf-got-their-4x4-techni- cals-the-open-sou rce-inte Iligence-techn iques-beh ind-our-sudan-e x pos%C3 %A 9/> accessed 6 May 2020; Global Witness , 'Ex posing the RS F's secret financial network'(9 December 2019) <https:/ /www.globalwitness.org/ en/cam paigns/confli ct-minerals/ex posing-rsfs-secret-financial-network/> accessed 6 May 2022

[39] Beam Reports < https://www.beamreports.com/2022/05/22/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D9%8A%D8%AD%D8%A7%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%Bl-%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%Al-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%87/>22 May 2022

[40] Al Jazeera, 'ÍåêÏÊê èÇäËèÑÉ.. ÇäËÙäÈ áê âæ ÇäÏÌÇÌ' (17 June 2019), accessed 9 May 2022.

[41] GCR2P, 'Atrocity Alert No. 298: Ukraine, Sudan and Afghanistan' (27 April 2022); Atrocity Alert No. 292: Ukraine, Sudan/South Sudan and Ethiopia (16 March 2022); Atrocity Alert No. 289: Sudan, Somalia and Venezuela (23 February 2022); Atrocity Alert No. 280: Nigeria, China and Sudan (24 November 2021); Atrocity Alert No. 278: Myanmar (Burma), Niger and Sudan (10 November 2021).

[42] CR2P, 'Populations at Risk: Sudan' (1 March 2022) accessed 11 May 2022.

[43] Quscondy Abdulshafi, 'Sudan needs to address racial tension to build sustainable peace' (10 August 2017, Peace Direct) <https://www.peaceinsight.org/en/articles/sudan-needs-address-racial-tension-build-sustainable-peace/?location=sudan&theme=conflict-prevention-early-warning> accessed 11 April 2022.

[44] SIHA Network, 'Tracing the roots of discrimination in Sudanese law', p. 29.

[45] Human Rights House Foundation, 'Sudan and modern slavery' accessed 03 May 2022. See also BBC News, 'Viewpoint from Sudan - where black people are called slaves' (26 July 2020) accessed 3 May 2022.

[46] BBC News, 'Sudan anger over racist slur caught on air at Bashir trial' <https://www.bbc.co.uk/news/world-africa-61112459> accessed 3 May 2022.

[47] أصدرت اللجنة التحضيرية لنقابة الصحفيين السودانيين بياناً في 12 أبريل 2022 تدين فيه استخدام محمد شوكت، محامي الدفاع لفظ عب (لفظ عنصري يعني "عبد" ويُوصف به الأشخاص السود) أثناء محاكمة البشير وآخرين متهمين بانقلاب 1989 بقيادة حزب المؤتمر الوطني، والمنقولة نقلاً حياً عبر التلفزيون.

[48] اشتق لقب "تورا بورا" من واقعة أن المجاهدين الإسلاميين في أفغانستان والقاعدة اختبأوا في الكهوف في منطقة تورا بورا بأفغانستان.

[49] Human Rights Watch, 'Background Briefing' <https://www.hrw.org/legacy/backgrounder/africa/darfur1104/6.htm#_ftnref48> accessed 11 April 2022.

[50] Ibid.

[51] SIHA Network, 'Tracing the roots of discrimination in Sudanese law' (31 August 2021) <https://issuu.com/halayassin/docs/tracing_the_roots_of_discrimination_within_sudanes> accessed 11 April 2022, p. 32.

[52] الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال حزب سياسي وتنظيم مسلح في السودان مقرها ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان. أسستها الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان التي يغلب عليها الجنوب سودانيين. وقد بقيت الحركة في السودان بعد تصويت جنوب السودان على الاستقلال في عام 2011. وانقسمت اعتباراً من 2017 إلى فصيلين هما الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (بقيادة مالك عقار) والحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (بقيادة عبد العزيز الحلو) وانخرطا في قتال ضد بعضها البعض وضد الحكومة السودانية.

[53] Nuba Mountains Peoples Foundation, 'Alternative Report to the Committee on the Elimination of Racial Discrimination (CERD)', para 3.

[54] Dabanga News, 'Conflict gold: New report urges tech, jewellery, financial, and auto industries to use 'responsible' sources' (23 February 2021).

[55] All Africa News, 'Sudan Gender Violence Official Charged With 'Crimes Against the State'' (11 April 2022) accessed 5 May 2022; Sudan Tribune, 'Sudan files lawsuit against combating sexual violence official over UNITAMS report' (8 April 2022) accessed 5 May 2022.

[56] Sudan Tribune, 'Sudan files lawsuit against combating sexual violence official over UNITAMS report' (8 April 2022) <https://sudantribune.com/article257484/> accessed 5 May 2022.

[57] The Enough Project, 'Darfur's Gold Rush: State-Sponsored Atrocities 10 Years After the Genocide' (May 2013) <https://enoughproject.org/files/Darfur_Gold_Rush.pdf> accessed 13 April 2022, p. 1.

[58] Nuba Mountains Peoples Foundation, 'Alternative Report to the Committee on the Elimination of Racial Discrimination (CERD): Review of the Periodic Report of Sudan' (April 2015) <https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CERD/Shared%20Documents/SDN/INT_CERD_NGO_SDN_20207_E.pdf> accessed 14 April 2022.

[59] Dabanga, 'Sudanese environment expert warns for the use of cyanide in gold mining' (28 August 2017) <https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/sudanese-environment-expert-warns-for-the-use-of-cyanide-in-gold-mining> accessed 13 April 2022.

[60] Mohanad Hashim, 'Darfur: Why are Sudan's Janjaweed on the attack again?' (27 April 2022, BBC News) <https://www.bbc.co.uk/news/world-africa-61217999?at_medium=RSS&at_campaign=KARANGA> accessed 3 May 2022.

[61] Ibid.

[62] Ruth Michaelson, 'Militia strike gold to cast a shadow over Sudan's hopes of prosperity' (10 February 2020, The Guardian) <https://www.theguardian.com/global-development/2020/feb/10/militia-strike-gold-to-cast-a-shadow-over-sudans-hopes-of-prosperity> accessed 13 April 2022.

[63] Federica Saini Fasanotti, 'Russia's Wagner Group in Africa: Influence, commercial concessions, rights violations, and counterinsurgency failure' (8 February 2022) <https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2022/02/08/russias-wagner-group-in-africa-influence-commercial-concessions-rights-violations-and-counterinsurgency-failure/> accessed 9 May 2022.

[64] France 24, 'Russia ramps up ties with Sudan as Ukraine war rages' (11 March 2022) <https://www.france24.com/en/live-news/20220311-russia-ramps-up-ties-with-sudan-as-ukraine-war-rages> accessed 5 May 2022.

[65] Mohammed Amin, 'Russian mercenaries near Sudan accused of killing hundreds as African gold rush intensifies' (5 April 2022, Middle East Eye) <https://www.middleeasteye.net/news/russia-sudan-central-african-republic-mercenaries-kill-hundreds> accessed 10 May 2022.

[66] UNSC, 'Letter dated 13 January 2021 from the Panel of Experts on the Sudan addressed to the President of the Security Council' (13 January 2021), UN Doc S/2021/40, para 35.

[67] UNSC, 'Letter dated 14 January 2020 from the Panel of Experts on the Sudan addressed to the President of the Security Council' (14 January 2020), UN Doc S/2020/36*, para 61.

[68] Ahmad Sikainga, 'The World's Worst Humanitarian Crisis': Understanding the Darfur Conflict' (2009) <https://origins.osu.edu/article/worlds-worst-humanitarian-crisis-understanding-darfur-conflict?language_content_entity=en> accessed 5 May 2022.

[69] Dabanga News, 'North Darfur Wali: 'Climate change droughts feeding conflicts over water' (23 March 2022) <https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/north-darfur-wali-climate-change-droughts-feeding-conflicts-over-water> accessed 3 May 2022.

[70] Rights for Peace, 'Guide to Hate Violations in International Law', 2021 <https://www.rightsforpeace.org/guide-to-hate-violations>

71 تضمّن هذا المشروع مناقشات ومقابلات مع منظمات المجتمع المدني والطلاب وقادة الكنيسة وقادة المجتمع والشيوخ والقضاة وممثلي لجان المقاومة في جميع أنحاء السودان.

[72] Rights for Peace, 'Monitoring and Countering Hate Violations: Sudan Briefing' (March 2022) <https://www.rightsforpeace.org/post/monitoring-and-countering-hate-speech-and-incitement-in-sudanoctober-2021-january-2022> accessed 11 May 2022

[73] Interview with respondent from South Kordofan (2021).

[74] Interview with respondent from Central Darfur (2021).

[75] Liv Tønnessen, 'Sudanese women's revolution for freedom, dignity and justice continues' (2020, CMI) <https://www.cmi.no/publications/7355-sudanese-womens-revolution-for-freedom-dignity-and-justice-continues> accessed 11 April 2022.

[76] World Bank, 'Sudan's women and youth are severely economically deprived: A study on Sudanese market trends' (17 August 2021) <https://blogs.worldbank.org/africacan/sudans-women-and-youth-are-severely-economically-deprived-study-sudanese-market-trends> accessed 11 April 2021.

[77] Ryan Lenora Brown, ''A women's revolution': Why women are leading calls for change in Sudan' (12 March 2019, Christian Science Monitor) <https://www.csmonitor.com/World/Africa/2019/0312/A-women-s-revolution-Why-women-are-leading-calls-for-change-in-Sudan> accessed 11 April 2022.

[78] Nazik Kabalo, 'In Sudan: Women Made Revolutions' (3 June 2012, Nazra for Feminist Studies) <https://nazra.org/en/2012/07/sudan-women-made-revolutions> accessed 11 April 2022.

[79] Miriam Engeler, Elena Braghieri and Samira Manzur, 'From White Teyab to Pink Kandakat: Gender and the 2018-2019 Sudanese Revolution' (Princeton University, Journal of Public and International Affairs) <https://jpia.princeton.edu/news/white-teyab-pink-kandakat-gender-and-2018-2019-sudanese-revolution> accessed 11 April 2022.

[80] Maryam Nayeb Yazdi (26 February 2019, Facebook) <https://www.facebook.com/maryamnayebyazdi/videos/10161502764965716/> accessed 11 April 2022.

[81] Ryan Lenora Brown, ''A women's revolution': Why women are leading calls for change in Sudan' (12 March 2019, Christian Science Monitor) <https://www.csmonitor.com/World/Africa/2019/0312/A-women-s-revolution-Why-women-are-leading-calls-for-change-in-Sudan> accessed 11 April 2022.

[82] Zeinab Mohammed Salih, 'They won't break us': Sudanese protesters decry sexual attacks' (23 December 2021, Al Jazeera) <https://www.aljazeera.com/news/2021/12/23/they-wont-break-us-sudanese-protesters-decry-sexual-attacks> accessed 11 April 2022.

[83] Waging Peace (8 June 2021, Twitter) <https://twitter.com/WagingPeaceUK/status/1402233895907643397> accessed 11 April 2022.

[84] World Organisation Against Torture, 'Sudan: Judicial harassment of women's rights defender Waad Bahjat' (15 January 2021) <https://www.omct.org/en/resources/urgent-interventions/sudan-judicial-harassment-of-womens-rights-defender-waad-bahjat> accessed 11 April 2022.

[85] Dabanga, 'Khartoum court hands suspended sentence and fine to Women's rights activist' (1 April 2021) <https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/khartoum-court-hands-suspended-sentence-and-fine-to-women-s-rights-activist> accessed 11 April 2022.

[86] Dabanga, 'Sudanese women protest gender discrimination, demand legal reform' (9 April 2021) <https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/sudanese-women-protest-gender-discrimination-and-demand-legal-reform> accessed 11 April 2022.

[87] Ilaf Nasreldin, 'Sudanese Women March for Protection Against Gender Based Violence' (2021, CMI) <https://www.cmi.no/publications/7766-sudanese-women-march-for-protection-against-gender-based-violencel> accessed 11 April 2022.

[88] OHCHR, 'Press briefing notes on Sudan protests' (21 December 2021) <https://www.ohchr.org/en/press-briefing-notes/2021/12/press-briefing-notes-sudan-protests> accessed 3 May 2022.

[89] Zeinab Mohammed Salih and Jason Burke, 'Sudanese doctors say dozens of people raped during sit-in attack', (11 June 2019, The Guardian) <https://www.theguardian.com/world/2019/jun/11/sudan-troops-protesters-attack-sit-in-rape-khartoum-doctors-report> accessed 03 May 2022.

[90] Zeinab Mohammed Salih, 'Protests in Sudan after alleged gang-rape of young woman by security forces' (16 March 2022, The Guardian) <https://www.theguardian.com/global-development/2022/mar/16/protests-in-sudan-after-alleged-gang-rape-of-young-woman-by-security-forces> accessed 11 April 2022.

[91] Yaseen Elkhalifa (December 2021, Facebook) – post since deleted.

[92] Library of Congress, 'Sudan: New Law Amending Penal Code Takes Effect' (2020), <https://www.loc.gov/law/foreign-news/article/sudan-new-law-amending-penal-code-takes-effect/> accessed 14 April 2022.

[93] ألغت الحكومة الانتقالية قانون النظام العام في نوفمبر 2019. وهذا القانون كان مزيجاً من المحظورات القانونية والأخلاقية "التي قُصد منها تخويف النساء واستبعادهن من المشاركة الفعالة في الحياة العامة". SIHA and REDRESS, 'Criminalisation of Women in Sudan: a Need for Fundamental Reform' (November 2017) <https://redress.org/wp-content/uploads/2017/12/report-Final.pdf> accessed 9 May 2022.

[94] Reem Abbas, 'Bring back the public order lashings?' (2021, CMI) <https://www.cmi.no/publications/7443-bring-back-the-public-order-lashings> accessed 11 April 2022.

[95] Ibid.

[96] Juba Agreement for Peace in Sudan between the Transitional Government of Sudan and the Parties to the Peace Process, 3 October 2020. Available at: < https://constitutionnet.org/sites/default/files/2021-03/Juba%20Agreement%20for%20Peace%20in%20Sudan%20-%20Official%20ENGLISH.PDF> accessed 11 May 2022.

[97] Ibid.

[98] UN Security Council, 'Letter dated 24 January 2022 from the Panel of Experts on the Sudan addressed to the President of the Security Council' (24 January 2022) UN Doc S/2022/48, para 39.

مُوّل هذا المشروع من قبل مركز الملك عبد الله العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات.
ولا يعبر محتوى هذه الورقة بالضرورة عن آراء الجهة المانحة